

تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة

(٢٠١٢-١٩٩٨)

م.م. حياة جمعة محمد
كلية الآداب - جامعة واسط

الملخص :

يهدف البحث وبشكل أساسي إلى تقييم أداء المصرف الزراعي من خلال تقييم أداء السياسة الإقراضية للمصرف والسياسة التحصيلية من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات التي من شأنها أن تعطي مفهوم واضح عن مستوى الأداء الذي وصل إليه المصرف في مدة الدراسة الممتدة من (١٩٩٨-٢٠١٢) حيث تم استعراض مجموعة من البيانات لغرض تقييم السياسة الإقراضية منها استعراض أنواع القروض المصروفة من قبل المصرف وفقاً لأجلها حيث تم تقسيمها إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة كانت حصة الطويلة هي الأكبر بواقع 1953360603 دينار عاكسا توجه الدولة لإقامة بنية تحتية مستقرة. أما بالنسبة لسياسة تحصيل القروض فقد أشار مؤشر نسب التحصيل ارتفاع ملحوظ في الأداء هذا ما أثبتته النسبة ٢٠٠٩ بواقع ٩٧% أما بالنسبة لمؤشر نسب تحصيل القروض المتأخرة فكانت لسنة ٢٠٠٤ أعلى نسب المتأخرات بسبب الظروف الغير مستقرة بواقع ٠,٩٨ من نسب القروض في تلك السنة أما بالنسبة لمؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات فحصلت سنة ٢٠١٢ على اعلي النسب بواقع ٢٩% من مجموع المتأخرات الكلية على طول الفترة أما بالنسبة لمؤشر التسديد repayment index فقد شهد هو الآخر ارتفاعاً ولكن يمكن أن يوصف بالطفيف وكانت حصة سنة ٢٠٠٩ هي الأكبر بواقع ٠,٤٢. يوصي البحث بضرورة إتباع سياسات اقراضية مخططة عادلة في توزيع القروض وكذلك إتباع سياسات تحصيلية من شأنها تحسين المركز المالي للمصرف .

المقدمة :

يعد القطاع الزراعي ركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية و الاقتصاد الوطني ، لذلك يجب توفير كل المستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة في البلد . إن نمو القطاع الزراعي في البلدان النامية ومنها العراق يواجه عقبات كثيرة أهمها شحة الموارد المائية و الكوادر الفنية المدربة و التمويل الكافي والشامل،ومن المعروف أن العراق بلد زراعي يحظى بموارد زراعية ضخمة غير مستغلة يمكن أن تسهم تنميتها واستغلالها في تحقيق نمو اقتصادي زراعي سريع . لذلك كان الاهتمام بالمصرف الزراعي التعاوني، باعتباره المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في القطر، فضلاً عن كون المصرف الزراعي

يلعب دوراً مهماً وحيوياً في النشاط الاقتصادي وبالأخص على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن دعمه وتطويره ضروري، كونه يشكل وسيطاً مهماً بين المدخرين والمستثمرين، مشجعاً بذلك الاستثمار ويخفي حثيثة نحو الأمام، مؤدياً بالتالي إلى استغلال للموارد المعطلة والمساهمة في استثمارها، لذا فإن تطوير أساليب المصرف باستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس ماله، هدف من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقها لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام، حيث إن له دور كبير في التمويل الزراعي ومكون رئيس من مكونات السياسة الإقراضية وله دور كبير في تحصيل القروض وسياسات تطورها كما وإن له دور كبير في تطور السياسة الائتمانية بما يتلائم والتغيرات الاقتصادية، كما وله دور كبير في تحديد أوجه استخدامات القروض وصولاً إلى أفضل أشكال الاستخدام الأمثل مؤدياً لتنمية زراعية شاملة. كما وإن للسياسات التنظيمية التي يتبعها المصرف دور كبير في عملية تقييم الأداء إذ أنها تحدد الأعمال المصرفية وتؤثر على إنتاجية المصرف كما وإن لعملية تقييم الأداء الدورية والمستمرة لكل فرع من فروع المصرف دور كبير في تحسين أداء المصرف. إن عملية تقييم الأداء لمؤسسات التسليف الزراعي تحتل أهمية كبيرة وأساسية لدورها، في تحديد مدى الكفاءة والقدرة التي تمتلكها تلك المؤسسات لتحقيق أهدافها المنشودة. يتميز هذا المفهوم بشمولية واسعة وكبيرة إذ من خلاله يتم معرفة مدى النجاح و الفشل أو الانتكاسات والكفاءة والفعالية ومعرفة مدى استقرار وتذبذب دور تلك المؤسسة في تنفيذ الخطط المستقبلية (أي الخطط الواجب تحقيقها ثم قياس مدى الانجاز الذي تم الوصول إليه ومقارنه ذلك بما كان مستهدفاً أو ما كان مخططاً له) أي وجود خطة عمل يتحدد من خلالها الأهداف والأغراض المؤمل تحقيقها خلال فترة قد تكون سنة ثم وبعد تحديد تلك الخطط وانتهاء تلك الفترة يتم قياس مستوى الأداء. كما و يؤكد تقييم الأداء على دور الرقابة وأهميتها في معرفة ما وصلت إليه تلك المؤسسة المالية في الوقت الحالي. كما و يعد تقييم الأداء من المصطلحات الحديثة و التي بدأت تستحوذ على الاهتمام في الوقت الحالي و المتزامن مع الخطط التنموية للبلد ،

أهمية الدراسة

نتيجة للدور المهم للمصرف الزراعي التعاوني في تمويل الاستثمارات الزراعية، إلا أنه لم يرتق إلى مستوى الطموح ومن هنا جاءت أهمية البحث في دراسة كفاءة أداء المصرف وماتحتله السياسة الائتمانية من أهمية كبيره في عمله، الأمر الذي يقتضي دراسة الحواجز والعوائق التي تعترض تطوير هذا المرفق المهمة ليتكامل مع بقية القطاعات المصرفية، مما يمكنه من رفع وتيرة أدائه لتأدية خدماته الائتمانية على أكمل وجه.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التذبذب المستمر والواضح في قيم قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠١٢) مع صعوبة تحصيل مبالغ هذه القروض في مواعيدها المحددة، بسبب ضعف كفاءة اداء السياسة الائتمانية للمصرف ، لغياب التخطيط العلمي السلمي الموجه لتلك السياسة ، وعدم اجراء المعالجات المطلوبة لانحراف واخطاء تلك السياسة ، مما انعكس سلبا على تحقيق سياسة المصرف والسياسة التنموية الزراعية في البلد، والمتمثلة بدعم وتوسيع الاستثمار الزراعي بغية زيادة الانتاج الزراعي المحلي بشكل ملموس.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : (ان ضعف اداء السياسة التمويلية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق لانخفاض كفاءته الاقراضية والتحصيلية ادى الى انخفاض دور المصرف في تحقيق اهداف السياسة الزراعية العامة للبلد).

هدف البحث

يهدف البحث الوقوف على الوضع الحقيقي لسياسة التحصيل المصرف الزراعي التعاوني الائتمانية لما لها من دور أساس في توضيح المركز المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها من خلال تقييم السياسة الإقراضية والتحصيلية للمصرف باختلاف أنواع القروض الممنوحة من قبله خدمة لأغراض تطوير الأنشطة الزراعية المختلفة في العراق.

المبحث الأول

مفاهيم تقييم الأداء والسياسة الائتمانية الزراعية

أولاً:- مفهوم تقييم الأداء

هناك عدة تعاريف لمفهوم الأداء فمنهم من يعرفه هو المخرجات او الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقه ^(١). والبعض الآخر يرى أن الأداء يشير إلى بلوغ المنظمة أهدافها باستخدام الكفاءة والفعالية ^(٢). كما أن الأداء هو واحد من المؤشرات المهمة والدالة على مدى نجاح المنظمة وفعاليتها في استغلال الموارد المتاحة لها ^(٣) كما إن الأداء في أبسط صورته يمثل النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ^(٤).

من كل الآراء السابقة الذكر نستنتج إن عملية تقييم الأداء عملية حيوية ديناميكية ضرورية توضح ما وصلت إليها المؤسسة من مراحل انجاز، فتعطي صانعي القرار رؤية أولية مبدئية مبسطة عما وصلت إليه المؤسسة حالياً ، و إن تقييم الأداء عبارة عن تحديد قيمة أو صلاحية برامج التسليف الزراعي وقياس الكفاءة وبالتالي

تحديد التقدم الحاصل لأهداف تلك البرامج وتشخيص المشاكل التي تعترض عملية تطبيق تلك البرامج ولأجل القيام بعملية تقييم الأداء الفعال تتم مقارنة مستوى الأداء الحقيقي أو الحالي مع أهداف محددة أو خطط موضوعية في بداية تنفيذ البرامج كل ذلك لكي نعطي حكماً بالموقع الذي وصلت إليه المؤسسة^(٥)، كما يعرف تقييم الأداء بأنه الوسيلة للتحقق والتأكد من أن العمليات الإنتاجية التي تم إنجازها في نهاية مدة زمنية معينة عادة ماتكون سنة هي مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها^(٦)، وكما أن أن تقييم الأداء عبارة عن مجموعة من الإجراءات و المؤشرات التي تستخدم لغرض الوقوف على أوجه القوة و الضعف في المنظمة وقياس مدى تحقيق أهدافها^(٧). إذ لا يمكن إهمال الدور الرقابي الفعال لعملية تقييم الأداء. ، أما بالنسبة للأداء المالي فهو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات و الإيرادات و الموجودات و المطلوبات وصافي الثروة^(٨) في حين أن الأداء المالي عبارة الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة^(٩). ، من ناحية أخرى فأن تحليل للأداء يجب إن يتضمن العوائد و المخاطر معا^(١٠). كما ويعد المصرف الزراعي مصدر مهم من مصادر التمويل فدوره التخصصي في إقراض المزارعين يفرض عليه مهمة كبيرة في توفير رأس المال الضروري لأي عملية تنموية في القطاع الزراعي فهو مؤسسة متخصصة بعملية التمويل كما أن له دورا مهم في استقبال الودائع مشجعا بذلك الادخار من جهة والاستثمار من جهة أخرى وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه المصرف إلا انه لم يرتق إلى المستوى المطلوب والطموح وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه من هنا تم تناول السياسة التمويلية إي الوقوف على أنواع القروض الممنوحة حسب أجالها وحسب أغراضها وكذلك تناول السياسة التحصيلية للقروض الزراعية التي تشكل مصدرا مهما ورئيسا من مصادر التمويل ومؤشر قوي على أداء المصرف وكما هو معروف أن الكفاءة التحصيلية للقروض تعد مؤشراً مهماً لاستمرارية المنشأة الإقراضية وتحديد أبعاد سياستها الإقراضية المستقبلية ، حيث تعتبر تلك الكفاءة للجهات المقرضة مقياسا رئيسا لمستوى أدائها ونجاحها في تحقيق الغايات التي تعمل من اجلها^(١١).

ثانياً:- مفهوم السياسة الائتمانية الزراعية

وهي السياسة التي تعنى بعمليات التمويل والتسليف الزراعي ، وهذه السياسة أيضاً لم يكتب لها النجاح في العراق بسبب عدم الجدية فيها ، إذ أن اغلب القروض الممنوحة للفلاحين أصبحت قروضا معدومة وكانت شروط الحصول عليها صعبة في كثير من الأحيان كما وكانت تكتنفها اعتبارات سياسية وانتماءات خاصة. السياسة تشتمل على سياستين رئيسيتين من السياسات الائتمانية الزراعية وهي السياسة الإقراضية والسياسة التحصيلية.

١ - السياسة الإقراضية

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها و تحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض^(٢٠). أوهي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج و إجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذوا مختلف القرارات عند البدء في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنه^(٢١).

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها: عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير و الشروط الإرشادية- تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض- كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، و توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ^(٢٢) و تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها^(٢٣).

١- سلامة القروض التي يمنحها المصرف .

٢- تنمية أنشطة المصرف و تحقيق عائد مرضي .

٣- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

أن السياسات الإقراضية على الرغم من تباينها من مصرف إلى آخر إلا إنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها. وتنقسم القروض وفق هذه السياسة الى قروض زراعية حسب أغراضها وقروض زراعية حسب أجالها.

أولاً:- أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف حسب أغراضها

يمنح المصرف عدة أنواع من القروض على وفق اغراضها التي تصرف من اجلها تلك القروض حيث تعددت وتباينت واختلفت الأرقام المخصصة لكل نوع منها وهي كما يأتي^(١٣):

- قروض التجهيزات الزراعية والتي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات كالمرشات وغيرها من المستلزمات الأخرى كالبنور والأسمدة .
- قروض التسويق التعاوني والتي تعطى على شكل قروض لإتمام العملية التسويقية كالنقل والإعلان وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتسويق.
- قروض مشاريع الدواجن والتي تصرف بشكل مبالغ مخصصة لإنشاء قاعات جديدة للدواجن وترميم وإعادة تأهيل القاعات الأخرى.

- قروض الثروة الحيوانية والتي تصرف لمشاريع تربية العجول والماعز وغيرها من المشاريع المرتبطة بالمجترات.
- قروض المكائن والآلات الزراعية والتي تصرف لغرض شراء الساحبات والحاصدات وإعادة تأهيلها وصيانتها كما وتصرف لغرض شراء المحاريث باختلاف أنواعها وأشكالها.
- قروض إنشاء وتطوير البساتين هذا النوع يصرف على البساتين لإنشاء الجديد منها وإعادة تأهيل الموجود منها.
- قروض إنشاء المباني والمنشآت تلك القروض تصرف لغرض إنشاء البنية التحتية الزراعية كمعامل العلف وغيرها من المحطات الخدمية الأخرى .
- قروض حفر الآبار ومشاريع الري (حفر الآبار السطحية) تعطى تلك القروض للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل تلك القروض كلف حفر وتنظيف البئر وكلف معرفة كمية الأملاح في البئر ومدى صلاحيته للري.
- قروض استصلاح الأراضي تلك القروض تصرف لغرض التخلص من المحتوى الملحي للترب أي غسلها بتقنيات معينة لغرض التخلص من الملح الموجود فيها بإنشاء مآزل خاصة وقنوات تصريف.

ثانياً:- القروض الممنوحة من قبل المصرف وفقاً لآجالها

- أ-قروض قصيرة الأجل: القرض قصير الأجل هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة)، أو الرغبة في إقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات^(١٤). و مدته الزمنية سنة أو أقل و يتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها تضمن هذا النوع من القروض تلك القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والإنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية وتتسم تلك القروض بدورة رأس المال القصيرة.
- ب-قروض متوسطة الأجل : توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الإستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (٠٧) سنوات مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة... و نظراً لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض^(١٥) من أهم بنودها هي القروض المخصصة لمشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع إنشاء وتطوير البساتين.

ج-قروض طويلة الأجل : والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات، تفوق في الغالب سبع (٧) سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (٢٠) سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...). ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها^(١٦) وتساهم ببناء بنية تحتية زراعية أي إنشاء وحدات رأس مال ثابت كالمباني والمعامل مثل قروض حفر الآبار واستصلاح الأراضي وإنشاء المخازن المبردة وغيرها.

٢- تقييم السياسة التحصيلية

تعد السياسة التحصيلية معياراً مهماً وأساسياً في المؤسسات المالية، إذ إن تقدير تلك السياسة ومعرفة ما يعتبر مؤشراً مهماً على ديمومتها واستمراريتها لتحقيق أهدافها المستقبلية، إذ تعد السياسة التحصيلية مقياساً رئيسياً لمستوى الأداء لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التنموية ، ولغرض تحقيق السياسة التحصيلية بوجهها الأمثل فلا بد إن يتم الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد ثلاث وهي^(١٧):

التوقيت الصحيح في الدفع .

الكفاية في المقدار المدفوع .

الانتظام في دفع هذا المقدار .

ومما لاشك فيه إن السياسة التحصيلية تكون في أحسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض التي في ذمة المقترضين في الموعد المحدد وبالمقدار المتفق عليه في العقد المبرم بين الجهة المقرضة والجهة المستفيدة، ويجب إن تدفع تلك القروض بصورة منتظمة، أي يجب إن تتم السياسة التحصيلية على وفق الأبعاد الثلاث سابقة الذكر ومن الصعب إيجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض إلا إن هناك عدة مؤشرات يمكن استعمالها لتقدير السياسة التحصيلية من قبل الجهة المقرضة

ثالثاً :- معايير تقييم كفاءة أداء السياسة الزراعية الائتمانية

١-معايير تقييم السياسة الاقراضية

من أهم معايير السياسة الاقراضية هي كالاتي

مجموع القروض الممنوحة

أ-نسبة التنفيذ = $\frac{\text{مجموع القروض الممنوحة}}{\text{مجموع الطلبات المقدمة من قبل المواطنين على قروض المصرف}}$ ١٠٠×

مجموع الطلبات المقدمة من قبل المواطنين على قروض المصرف

من خلال المؤشر أعلاه يظهر أمكانية المصرف في تقديم القروض وتغطية الطلبات التي يقدمها المستثمرون.

ب- بيان الأهمية النسبية لاجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي وحسب الأنشطة ومن خلاله يمكن بيان أي نشاط أخذ أكبر نسبة من الاستثمار.

٢- معايير تقييم السياسة التحصيلية

هناك جملة من المعايير تستند عليها السياسة التحصيلية أهمها

أ- نسبة التحصيل

يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من القروض التي استحق أداؤها خلال مدة معينة ومحددة وهي عادة السنة المالية للمؤسسة المقرضة ويتم حسابها كالآتي^(١٨):

مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{100} \times 100$$

مجموع المبالغ المستحقة إعادتها خلال نفس المدة

ب- نسبة تحصيل القروض المتأخرة

يعبر عنها بأنها نسبة المبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كلياً أو جزئياً من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال العلاقة الآتية:

مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times 100$$

رصيد القروض الكلية في نهاية المدة

ج- التصنيف الزمني للمتأخرات

ويعنى به تصنيف المبالغ المستحقة أو المتأخر تسديدها أو تحصيلها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها الزمنية ، ويتم حساب نسبة كل مدة زمنية إلى مجموع المبالغ المتأخرة ، ويمكن تقسيم المدد الزمنية للقروض المتأخرة شهرياً أو موسمياً أو فصلياً أو نصف سنوية أو سنوي وتحسب كالآتي :

مجموع المبالغ المتأخرة لنفس المدة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل السنوات}}{100 \times \text{سنة مثلاً}}$$

مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل السنوات

"سنة مثلاً"

د- مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل

يعتبر مؤشر التسديد Repayment Index معياراً حديثاً لقياس الكفاءة التحصيلية أو كفاءة التسديد ، فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد، ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءتها التسديدية على أساس موحد، ويمكن إيجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الرياضية الآتية :

$$R_t = \frac{\sum_{t=1}^n A}{\sum_{t=1}^n A_{\max}}$$

حيث إن:

$$R_t = \text{مؤشر التسديد خلال عمر القرض } T .$$

$\sum_{t=1}^n A$ = المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد.

$\sum_{t=1}^n A_{\max}$ = المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين فيما لو افترضنا أن المقترض لم يسدد أي مبالغ مستحقة.

ويتراوح مؤشر التسديد R_t بين (٠-١) إذ توضح كلما قل مؤشر التسديد عن الواحد الصحيح يعد تخلفاً في التسديد أما إذا كانت قيمة المؤشر الواحد الصحيح فيعد ذلك تسديداً كاملاً للقروض.

المبحث الثاني

تحليل نتائج تقييم كفاءة اداء الساسة الاقراضية والتحصيلية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي وافاق تطوير فاعلية اداءه

أولاً:- تحليل كفاءة اداء السياسة الإقراضية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

أ- مؤشر التنفيذ

١. القروض القصيرة الأجل

تتضمن تلك القروض المبالغ المخصصة للتجهيزات الزراعية والإنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية ومن ملاحظة الجدول رقم (٥) فنلاحظ أن المبالغ المخصصة لهذا الغرض ارتفعت من (٥١٩٨٠) دينار لسنة ١٩٩٨ لتصل إلى (٢٠٩١١٨٦٥٢) دينار لسنة ٢٠١١ وهو تطور واضح مبينا توجه السياسة الإقراضية للمصرف لهذا النوع من القروض لدورة رأس المال السريعة وكونه يسهم بزيادة محاصيل ذات دورة حياة قصيرة نسبيا كمحاصيل البيوت البلاستيكية كالطماطم والخيار والفلفل والبادنجان حيث بلغ المجموع الكلي لتلك القروض (834285926) دينار وهو مبلغ مرتفع إذا ما تمت مقارنته بالأنواع الأخرى من القروض المصروفة حسب أجالها . كما أن الأهمية النسبية لتلك القروض ارتفعت من (٠,٠٠٦) لسنة ١٩٩٨ لتكون (٢٥,٠٦) في سنة ٢٠١١ مبينة التطور الواضح في هذا النوع من القروض ورغم الزيادة الحاصلة في هذا النوع من القروض ألا أنها قد شهدت تذبذبا وأضحت فبعد ما كانت 51980 في سنة ١٩٩٨ عادت لتتخفص إلى الصفر لسنة ١٩٩٩ ثم ارتفعت لتصل إلى 1420000 في سنة ٢٠٠٠ ثم عادت لتتخفص لتصل إلى 1266625 في سنة ٢٠٠١ أما في سنة ٢٠٠٢ فعكس التطور الواضح في هذا اللون من القروض تم تجسيده بزيادة المبالغ المخصصة حيث وصلت إلى 12592269 أما في سنة ٢٠٠٣ فقد انخفضت التخصيصات بسبب ظروف الحرب في ذلك الوقت حيث وصلت إلى 10442728 أما في سنة ٢٠٠٤ فحدث تطور يمكن أن يوصف بالخجل إذا ارتفعت بعض الشئ لتصل إلى 12390230 أما في السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فنلاحظ من خلال الشكل البياني هناك تذبذب في التخصيصات الممنوحة لهذا النوع حيث بلغت 59056936 لسنة ٢٠٠٥ بأهمية نسبية بلغت ٧,٠٧ أما لسنة ٢٠٠٦ فعادت لترتفع بعض الشئ محققة اهمية نسبية قدرها ٧,١١ ثم عادت لترتفع مرة أخرى وبأهمية نسبية بلغت ١٠,٢ وبمبلغ قدره 85686044 لسنة ٢٠٠٧ أما في سنة ٢٠٠٨ فحققت الأهمية النسبية تقدما كبيرا حيث بلغت ١٣,٣ وبتخصيصات حيث بلغت 111328217 ثم انخفضت خلال السنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بأهمية نسبية بلغت ٥,٥٤ و ٥,٥٤ على التوالي نتيجة التدهور الامني ثم عادت لترتفع الى اعلى مستوى لها عام ٢٠١١ بأهمية نسبية بلغت ٢٥,٠٦ فاقت سنوات الدراسة وبتخصيصات بلغت ٢٠٩١١٨٦٥٢ .

جدول (٥)

قروض المصرف الزراعي التعاوني ذات الأجل القصير بآلاف الدنانير للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنة	عدد المعاملات	القروض	نسبة التنفيذ	الأهمية النسبية
-------	---------------	--------	--------------	-----------------

0.00623	0	51980	٩٦	١٩٩٨
0	0	0	٠	١٩٩٩
0.170205	112787.9269	1420000	١٢٥٩	٢٠٠٠
0.151821	128330.8004	1266625	٩٨٧	٢٠٠١
1.509347	0	12592269	٠	٢٠٠٢
1.251697	0	10442728	٠	٢٠٠٣
1.48513	286479.3064	12390230	٤٣٢٥	٢٠٠٤
7.078741	30566.18705	5905693	١٩٣٢١	٢٠٠٥
7.114588	324651.3373	59356004	١٨٢٨٣	٢٠٠٦
10.27058	410413.0855	85686044	٢٠٨٧٨	٢٠٠٧
13.34413	280819.8391	111328217	٣٩٦٤٤	٢٠٠٨
4.466282	934576.5237	٣٧٢٦١٥٦٦	٣٩٨٧	٢٠٠٩
5.571951	732755.3594	٤٦٤٨٦٠٠٠	٦٣٤٤	٢٠١٠
25.06559	0	٢٠٩١١٨٦٥٢	٠	٢٠١١
22.51371	0	١٨٧٨٢٨٦٧٥	٠	٢٠١٢
		834285926		المجموع

المصدر:- بيانات المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

*تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحثة

ب. القروض المتوسطة الأجل

من أهم البنود المكونة لهذا النوع من القروض هي قروض مشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع تطوير البساتين حيث يشير الجدول رقم ٦ وبشكل مثير للاستغراب القيم الصفرية التي حصدها سنوات الدراسة ما عدا سنة ٢٠٠١ التي بلغت 15971005 عاكسة التراجع الواضح في القروض المخصصة لهذا الغرض وبالتالي التراجع الكبير في مستوى التقني الخاص بحرث الأرض والبذار والري وغيرها من المشاريع الممولة بهذا النوع من القروض أما السبب الرئيسي لعزوف المزارعين عن هذا النوع من القروض وتوجههم إلى القروض القصيرة الأجل هو أن الأخيرة تتميز بدورة رأس مال قصيرة ودورة حياة قصيرة للنبات وتحقيق عوائد بفترة زمنية قصيرة.

جدول (٦)

قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي ذات الأجل المتوسط بآلاف الدنانير للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنة	القرض
١٩٩٨	٠
١٩٩٩	٠
٢٠٠٠	٠
٢٠٠١	15971005
٢٠٠٢	٠
٢٠٠٣	٠
٢٠٠٤	٠
٢٠٠٥	٠
٢٠٠٦	٠
٢٠٠٧	٠
٢٠٠٨	٠
٢٠٠٩	٠
٢٠١٠	٠
٢٠١١	٠
٢٠١٢	٠
المجموع	15971005

المصدر:- تقارير المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

ج. القروض الطويلة الأجل

القروض طويلة الأجل تشمل حفر الآبار واستصلاح الأراضي والمخازن المبردة والجدول ٧. يبين التطور الواضح للقروض الطويلة الأجل إذ بعد أن كانت صفرية لسنة ١٩٩٨ ارتفعت لتصل إلى ٣٦٦٦٦٦٩٩ لسنة ٢٠١٢ مبيته ومؤشرة على التطور والتوجه الواضح لهذا النوع من القروض كونه يشكل الجزء الأغلب الأعم من مشاريع البني التحتية الزراعية إذ بلغت الأهمية النسبية لسنة ١٨,٧ مبيته التزايد الواضح وعلى طول فترة الدراسة وعلى الرغم من ما قيل فيما سبق عن الزيادة الحاصلة فيها إلا أنها هي الأخرى شهدت تذبذبا واضحا فيها حيث بعد أن كانت صفر لسنة ١٩٩٨ ارتفعت لتصل إلى 349305 لسنة ١٩٩٩ وبأهمية نسبية بلغت ٠,٠١ ثم ارتفعت لتصل إلى 19988861 لسنة ٢٠٠٠ بأهمية نسبية بلغت ١,٠٢ ثم عادت لتتخف في سنة ٢٠٠١ لتصل إلى 15971005 وبأهمية نسبية وصلت إلى ٠,٨١ وبالنظر إلى الجدول ٧ نلاحظ التطور الواضح

مجلة أبحاث ميسان، المجلد الحادي عشر، العدد الحادي والعشرون، السنة ٢٠١٥

والتزايد ما عدا سنة ٢٠٠٥ إذ أخذت النسب بالارتفاع من سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بأهمية نسبية بلغت (٢,٣ ، ٢,٧ ، ٢,٩ ، ٨,٧ ، ١١,٩ ، ١٤,٣) على التوالي وبقروض بلغت (45772320، 53197320، 57643493، 170408866، 233478321، 280600863) على التوالي ويعود السبب في هذا التزايد لتحسن الوضع الأمني من جهة والذي يسمح بزيادة الاستثمارات الزراعية وزيادة الوعي بأهمية تلك القروض من جهة أخرى من قبل الجهة المقرضة المتمثلة بالمصرف الزراعي والجهة المستفيدة المتمثلة بالمزارع ثم انخفضت خلال العام ٢٠٠٩ حيث بلغت اهميتها النسبية ٦,٦ بسبب التدهور الأمني ثم عادت لترتفع حتى وصلت اعلى مستوى لها عام ٢٠١٢ حيث بلغت اهميتها النسبية ١٨,٧ وبمخصصات ٣٦٦٦٦٦٦٩٩ .

جدول (٧)

قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي ذات الأجل الطويل بآلاف الديناري للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنة	عدد المعاملات	القرض	نسبة التنفيذ	الأهمية النسبية
١٩٩٨	٠	0	0	0
١٩٩٩	٧٦	349305	459611.8421	0.017882
٢٠٠٠	٤٢٨٣	19988861	466702.3348	1.023306
٢٠٠١	٥٠٧٩	15971005	314451.7622	0.817617
٢٠٠٢	٠	45772320	0	2.34326
٢٠٠٣	٠	53197320	0	2.723374
٢٠٠٤	١٤٥٧٥	57643493	395495.6638	2.950991
٢٠٠٥	١٢٠١٦	40460466	336721.5879	2.071326
٢٠٠٦	٤٥٤٦١	170408866	374846.277	8.723882
٢٠٠٧	١٠١٥٥٦	٢٣٣٤٧٨٣٢١	229901.0605	11.95265
٢٠٠٨	١٠٥٠٢٢	٢٨٠٦٠٠٨٦٣	267182.936	14.36503
٢٠٠٩	١٢٧١٥	١٣٠٠٢٢٤٥٠	1022591.034	6.656346
٢٠١٠	١٣٥١٧	٢٠٢٦٥٢٠٠٠	1499237.997	10.37453
٢٠١١	٠	٣٣٦١٤٨٦٣٤	0	17.20873
٢٠١٢	٠	٣٦٦٦٦٦٦٩٩	0	18.77107
المجموع		1953360603		

المصدر:- تقارير المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

*تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحثة

٣- الأهمية النسبية لاجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي حسب الأنشطة

ثانياً:- تحليل كفاءة اداء السياسة التحصيلية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

١. تحليل نسبة التحصيل

يمثل الجدول (١) نسب التحصيل للقروض الزراعية خلال مدة الدراسة ١٩٩٨-٢٠١٢ إذ يلاحظ من الجدول أدناه بان مؤشر نسب التحصيل والذي هو مجموع المبالغ التي تم تحصيلها إلى مجموع المبالغ المستحق إعادتها خلال نفس الفترة حيث تراوح ما بين ٠,١٣ حدا أدنى لسنة ٢٠٠٤ و ٠,٩٧ لحدا أعلى لسنة ٢٠٠٩ ويمكن أن يعبر من خلال هذا المؤشر انه قد حصلت عدة حالات من التذبذب إذ بعد أن كان ٠,٦١ لسنة ١٩٩٨ انخفض ليصل إلى ٠,٢٧ لسنة ١٩٩٩ ثم عاد لينخفض مرة أخرى ليصل إلى ٠,٢٣ ويمكن أن يوصف هذا التذبذب بأنه غير مشجع حيث انه سوف يؤثر على المركز المالي للمصرف حيث أن مبالغ التحصيل سوف يعاد تدويرها لتستخدم لإغراض اقراضية أخرى وان السبب الرئيسي لانخفاض نسب التحصيل سنة ٢٠٠٤ هو بسبب ظروف ما بعد الحرب والتي سببت بظهور القيمة صفر لكل من سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ولكن التحسن الأمني في سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أدى إلى ارتفاع كبير في هذا المؤشر لارتباطه بالوضع الأمني وإمكانية التسديد حيث ارتفعت النسب من ٠,١ لتصل إلى ٠,٦١ و ٠,٨٣ و ٠,٨٦ و ٠,٧٦ و ٠,٩٧ حيث تعتبر تلك النسب أعلاه ارتفاعاً لأداء المصرف خلال مدة الدراسة وهذا ما أثبتته نسب التحصيل وسرعان ما انخفضت النسبة وبشكل متذبذب خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ بنسب ٠,٨١ و ٠,٦١ و ٠,٧٢ بسبب التدهور الحاصل في الوضع الأمني.

جدول (١)

يمثل نسب تحصيل القروض من قبل المصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢) بآلاف الدنانير

السنة	القروض	القروض المسددة	نسبة التحصيل
١٩٩٨	91841	56112	61.0969
١٩٩٩	38035	10283	27.03563
٢٠٠٠	31349	7450	23.76471
٢٠٠١	2299798	800242	34.79619

٢٠٠٢	1036977	1036977	0
٢٠٠٣	29336	29336	0
٢٠٠٤	43178202	566204	1.311319
٢٠٠٥	5443347	3350395	61.55027
٢٠٠٦	10865785	9043496	83.22911
٢٠٠٧	17370840	14948972	86.05785
٢٠٠٨	30626841	٢٣٢٩٧٨٠٨	76.069902
٢٠٠٩	374364689	٣٦٦٢١٨٤٦٩	97.823988
٢٠١٠	77913720	٦٣٧٩٨٧٠٧	81.88379
٢٠١١	112787818	٦٩٣٥٣٨٨١	61.490578
٢٠١٢	191148612	139024822	72.731275
المجموع	867227190	691543154	

المصدر:-تقارير المصرف الزراعي التعاوني للمدة(١٩٩٨-٢٠١٢)

*تم احتساب نسب التحصيل من قبل الباحثة

٢. تحليل نسب تحصيل القروض المتأخرة

يلاحظ من الجدول (٢) الذي يوضح نسب التحصيل للقروض المتأخرة خلال فترة الدراسة والتي يعبر عنها بمجموع المبالغ المحصلة في نهاية المدة إلى رصيد القروض الكلية في نهاية المدة إذ يلاحظ حصول سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على القيمة صفر بسبب ما مر به البلد من ظروف حالت دون معرفة القيم في تلك السنوات حيث تراوحت نسب هذا المعيار من ٠,٠٢ لسنة ٢٠٠٩ كأدنى قيمة و ٠,٩٨ كأعلى قيمة حيث أن انخفاض تلك القيمة هو مؤشر ايجابي حيث نلاحظ أنها مرتفعة نوعاً ما مقارنة بالنسب الأخرى حيث وصلت إلى ٠,٩٨ لسنة ٢٠٠٤ مؤشرة على تدهور واضح أما انخفاضها لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وإلى سنة

مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الحادي عشر ، العدد الحادي والعشرون ، السنة ٢٠١٥

٢٠١٢ وحصولها على النسب ٠,٣٨ و ٠,١٦ و ٠,١٣ و ٠,٢٣ و ٠,٢٧ مبيته على تحسن نوعا ما في أداء المصرف.

جدول (٢)

نسب مبالغ قروض المصرف الزراعي التعاوني المتأخرة عن التسديد للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنة	القروض	القروض المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة
١٩٩٨	91841	٣٥٧٢٩	0.389031
١٩٩٩	38035	٢٧٧٥٢	0.729644
٢٠٠٠	31349	٢٣٨٩٩	0.762353
٢٠٠١	2299798	١٤٩٩٥٥٦	0.652038
٢٠٠٢	1036977	٠	0
٢٠٠٣	29336	٠	0
٢٠٠٤	43178202	٤٢٦١١٩٩٨	0.986887
٢٠٠٥	5443347	٢٠٩٢٩٥٢	0.384497
٢٠٠٦	10865785	١٨٢٢٢٨٩	0.167709
٢٠٠٧	17370840	٢٤٢١٨٦٨	0.139421
٢٠٠٨	30626841	٧٣٢٩٠٣٣	0.239301
٢٠٠٩	374364689	٨١٤٦٢٢٠	0.02176
٢٠١٠	77913720	١٤١١٥٠١٣	0.181162
٢٠١١	112787818	٤٣٤٣٣٩٣٧	0.385094
٢٠١٢	191148612	52123790	0.272687
المجموع	867227190	١٧٥٦٨٤٠٣٦	

المصدر:- بيانات المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

* تم احتساب نسب القروض المتأخرة من قبل الباحثة

٣. تحليل التصنيف الزمني للمتأخرات

يبين الجدول (٣) التصنيف الزمني للمتأخرات حيث والمعبر عنها على أنها تصنيف المبالغ المستحقة أو التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها ويتم حساب نسبة كل مدة إلى مجموع المبالغ المتأخرة إذ تراوح هذا المؤشر بين ٠,٢٩ لسنة ٢٠١٢ و ٠,٠١٣ حدا أدنى لسنة ٢٠٠٠ إذ يلاحظ تفوق سنه

مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الحادي عشر ، العدد الحادي والعشرون ، السنة ٢٠١٥

٢٠١٢ مبينه التراجع الواضح في مستوى الأداء للمصرف إذ تصنف سنة ٢٠١٢ بأنها الأولى على مستوى القروض المتأخرة التسديد ويعزى السبب في ذلك لما كان يعانيه البلد في تلك الحقبة من ظروف الحرب وعدم الاستقرار. أما بالنسبة لبقية السنوات فنلاحظ أن النسب متقاربة نسبياً مؤشرة على تقدم كبير في الأداء وعلى مستوى مدة الدراسة.

جدول (٣)

تحصيل مبالغ قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي المتأخرة للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢) بآلاف الدنانير

السنة	القروض	المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة
١٩٩٨	91841	٣٥٧٢٩	0.020337078
١٩٩٩	38035	٢٧٧٥٢	0.015796541
٢٠٠٠	31349	٢٣٨٩٩	0.013603399
٢٠٠١	2299798	١٤٩٩٥٥٦	0.853552795
٢٠٠٢	1036977	.	0
٢٠٠٣	29336	.	0
٢٠٠٤	43178202	٤٢٦١١٩٩٨	24.25490612
٢٠٠٥	5443347	٢٠٩٢٩٥٢	1.191315983
٢٠٠٦	10865785	١٨٢٢٢٨٩	22.36974941
٢٠٠٧	17370840	٢٤٢١٨٦٨	1.378536181
٢٠٠٨	30626841	٧٣٢٩٠٣٣	4.171712562
٢٠٠٩	374364689	٨١٤٦٢٢٠	4.636858411
٢٠١٠	77913720	١٤١١٥٠١٣	8.034317358
٢٠١١	112787818	٤٣٤٣٣٩٣٧	24.72275682
٢٠١٢	191148612	52123790	29.66905314
المجموع	867227190	١٧٥٦٨٤٠٣٦	

المصدر:- بيانات المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

*تم احتساب نسب التصنيف الزمني للمتأخرات من قبل الباحثة

٤. تحليل مؤشر التسديد

من ملاحظة الجدول (٤) الذي يبين مؤشرات التحصيل السنوية إذ يلاحظ أن ادنى قيمة لمؤشر التحصيلات كانت في سنة ٢٠٠٠ إذ بلغت 8.5906E-06 أما أعلى قيمة لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب سنة ٢٠٠٩ بقيمة 0.42 ومن ملاحظة الأرقام الخاصة بمؤشر التحصيل نلاحظ أنها منخفضة نسبياً بسبب اقترابها من الصفر ألا وهي القيمة الدنيا لهذا المؤشر ولكن حصول سنة ٢٠٠٩ على أعلى قيمة يدل على ارتفاع نسبي في مستوى الأداء حيث نلاحظ التدرج والتذبذب الواضح في الأداء .

جدول (٤)

نسب مؤشر نسب تسديد مبالغ قروض المصرف الزراعي التعاوني العراقي المتأخرة للمدة

(٢٠١٢-١٩٩٨)

السنة	القروض	المسدة	المتأخرات	النسبة
١٩٩٨	91841	٥٦١١٢	٣٥٧٢٩	6.47028E-05
١٩٩٩	38035	١٠٢٨٣	٢٧٧٥٢	1.18573E-05
٢٠٠٠	31349	٧٤٥٠	٢٣٨٩٩	8.5906E-06
٢٠٠١	2299798	٨٠٠٢٤٢	١٤٩٩٥٥٦	0.000922759
٢٠٠٢	1036977	١٠٣٦٩٧٧	٠	0.001195739
٢٠٠٣	29336	٢٩٣٣٦	٠	3.38274E-05
٢٠٠٤	43178202	٥٦٦٢٠٤	٤٢٦١١٩٩٨	0.00065289
٢٠٠٥	5443347	٣٣٥٠٣٩٥	٢٠٩٢٩٥٢	0.003863342
٢٠٠٦	10865785	٩٠٤٣٤٩٦	١٨٢٢٢٨٩	0.010428059
٢٠٠٧	17370840	١٤٩٤٨٩٧٢	٢٤٢١٨٦٨	0.017237665
٢٠٠٨	30626841	٢٣٢٩٧٨٠٨	٧٣٢٩٠٣٣	0.026864711
٢٠٠٩	374364689	٣٦٦٢١٨٤٦٩	٨١٤٦٢٢٠	0.422286655
٢٠١٠	77913720	٦٣٧٩٨٧٠٧	١٤١١٥٠١٣	0.073566313
٢٠١١	112787818	٦٩٣٥٣٨٨١	٤٣٤٣٣٩٣٧	0.079971986
٢٠١٢	191148612	139024822	52123790	0.160309575
المجموع	867227190	691543154	١٧٥٦٨٤٠٣٦	

المصدر:- تقارير المصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠١٢-١٩٩٨)

*تم احتساب نسب مؤشر التسديد من قبل الباحثة

ثالثاً. المقترحات والسبل الكفيلة بتطوير فاعلية أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني العراقي

مما لا شك فيه إن تحسين وتطوير السياسة التحصيلية أمر لا بد منه لدور تلك السياسة في تطوير أداء المؤسسة حيث إن إعداد برامج ومناهج مخططة في كيفية استرجاع المؤسسة لقروضها دون اللجوء للأساليب الإجبارية والقسرية يؤثر وبشكل ايجابي على المزارعين المقترضين .

أن هدف تحسين وتطوير السياسة التحصيلية لجهات الإقراض الزراعي يمكن إن يتحقق من خلال المقترحات الآتية^(١٩).

- التأكد من السياسة المهنية للمزارع وتوفير الجدوى الاقتصادية للاستثمار في المشروع المطلوب القرض له ، وتوفير مدخلات الإنتاج و الخدمات الأخرى المساعدة .
- التأكد من كفاية القرض لتنفيذ غاياته المطلوبة وتزامنه مع حاجات المقترض وتوافق شروطه لواقع المقترض (المزارع) المادية والإنتاجية.
- متابعة عملية صرف القرض في أغراضه ميدانيا و التأكد من أن القرض لم يصرف في غير حاجته.
- تجنب استخدام الإجراءات القانونية و اللجوء إلى المحاكم المدنية لتحصيل القروض وذلك لعدم جدواها عمليا و الاستعانة بدل من ذلك بالعلاقات الشخصية و الاجتماعية .
- إعداد حسابات المقترضين بدقة وإشعارهم بتواريخ تسديد أقساط القرض وتدريب الموظفين على الإرشادات و التوجيهات اللازمة في كيفية التعامل مع المزارعين المتأخرين والممتنعين عن التسديد.
- اعتماد خطط وبرامج مفصلة في كيفية التعامل مع الديون المستحقة والمتأخرة وتحديد سبل ومسؤولية استرداد كل منها .
- تقديم الدعم التشريعي و القانوني و الإجرائي لجهات الإقراض من قبل الدولة بحيث يشمل ما يأتي:
- اعتبار القرض الزراعي مالا عاما تطبق عليه أسس وقواعد تحصيل الأموال العامة .
- السماح لجهات الإقراض بتكوين احتياطي عام من الأرباح التي يجب إن يكون هامشها كافيا لتحقيق ذلك قبل تسديد ما عليها من ضرائب والتزامات للدولة ومساعدتها في تغطية الديون الهالكة و المشكوك فيها.
- حث المزارعين على الاستفادة من خدمات التأمين ضد الأخطار .
- إنشاء صناديق للطوارئ ضد الكوارث الطبيعية التي يتعذر التأمين عليها كالفيضانات و الزلازل و الأعاصير ، وغيرها على أن تجمع أموال هذه الصناديق من إعانات الدولة والتبرعات و المنظمات و غيرها .

- التأكيد على عملية متابعة تحصيل القروض وتقييم الوضع بشكل مستمر لكل مزارع مقترض من خلال تحديث البيانات عنه أولا بأول وتحليلها لمعرفة العناصر التي تؤثر على عملية التحصيل .
- استخدام أسلوب الثواب والعقاب وذلك بتكريم المزارعين الملتزمين بالتسديد وفرض غرامات على المتأخرين .
- اخذ الضمانات الكافية والكفيلة بقيام المستفيدين بتسديد ما بذمتهم من قروض حسب التعليمات بهذا الخصوص.

الاستنتاجات

نستنتج انه يمكننا تحسين السياسة التحصيلية بصورة فعالة من خلال إبراز دور الدولة كراعي للعملية الإقراضية وداعما لها من خلال إتباع إستراتيجية سليمة مخططة ترتقي بتلك السياسة مؤدية إلى زيادتها وتقليل حالات تأخير التسديد المؤدية لانخفاض سياسة المؤسسات المقرضة من خلال ما يأتي :

١. إعطاء أفضلية للمزارع الذي يسدد في الموعد من خلال تمكينه من الاقتراض مرة أخرى وبشروط أو ضمانات اقل ثقلا من الذي اقترض لأول مرة.

٢. محفزات للمزارع مثلا تقديم مساعدات عينية له بصورة منح أو مساعدات بأسعار مخفضة مثل توفير أسمدة أو بذور أو مكائن الخ .

٣. تخفيض سعر الفائدة للمقترض الذي يسدد في الموعد المحدد أو قبل الموعد إذ إن تخفيض هذا السعر يؤدي إلى تشجيع عملية التسديد وعدم احتفاظ المزارع بالمبلغ لحين التسديد ومن المحتمل إن يستخدم المزارع تلك المبالغ لإغراض استهلاكية غير منتجة مؤدية لندهور السياسة التحصيلية وبالتالي تدهور أداء المؤسسة المقرضة .

واستنادا لما تمت مناقشته فقد ظهر من خلال ملاحظة بنود القروض الممنوحة وفقا لآجالها فقد تفوقت القروض طويلة الأجل بواقع 1953360603 على طول مدة الدراسة عاكسا التوجه الواضح نحو إقامة بنية تحتية قوية للإنتاج الزراعي على العكس من ما هو موجود في القروض المتوسطة الأجل والتي كانت لها الحصة الأقل مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض حسب الآجال والتي لم تحصل على حصتها المناسبة من القروض ما عدا سنة ٢٠٠١ . أما بالنسبة للقروض القصيرة الأجل فقد شهدت هي الأخرى تطورا واضحا وفي وتيرة متزايدة هذا ما بينته أرقام هذا النوع من القروض كونها تمول مشاريع زراعية تمتاز بدورة رأس مال قصيرة على العكس من المحاصيل الإستراتيجية ذات دورة رأس المال الطويلة نسبيا .

أما بالنسبة لسياسة تحصيل القروض فنلاحظ أن مؤشرات أو نسب هذا المعيار قد شهدت هي الأخرى تذبذبا كبيرا حيث نلاحظ أن هناك انخفاض ملحوظ أداء سياسة التحصيل خلال سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بسبب ما مر

به البلد في تلك الفترة وما تبعه من مضاعفات حالت دون تفوق تلك النسبة في هاتين السنتين أما بالنسبة للسنوات اللاحقة فنلاحظ ارتفاع ملحوظ في مستوى النسب وهذا أن دل على شيء إنما يدل على ارتفاع في مستوى الأداء في سنوات ما بعد ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢.

وبالرجوع إلى مؤشر نسب تحصيل القروض المتأخرة فنلاحظ حصول سنة ٢٠١٢ على أعلى النسب في تراكم المتأخرات بسبب الظروف غير المستقرة وعدم وجود سياسة تحصيل واضحة المعالم وغياب الدور التخطيطي لجمع وتحصيل تلك القروض إذ أن ارتفاع تلك النسب دليل على انخفاض في مستوى الأداء في تلك السنة أما من ملاحظة بقية النسب فنلاحظ انخفاضها بعض الشيء مؤدية بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبي في مستوى الأداء.

وكما هو الحال في نسب تحصيل القروض المتأخرة فإن مؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات قايضا كانت سنة ٢٠١٢ من السنوات المتفوقة في نسب المتأخرات وبالتالي حصولها على المركز الأول بالتصنيف بواقع ٢٩,٦% من مجموع القروض في تلك السنة.

أما بالنسبة للمؤشر السداد فنلاحظ انه وبعد سنة ٢٠٠٥ اخذ بالارتفاع والاقتراب من الواحد دليل على تحسن نسبي واضح في الأداء وبصورة عامة نلاحظ على مدة الدراسة نوع من التحسن في الأداء مما يؤدي بطبيعة الحال إلى الاهتمام بهذا المصدر التمويلي المهم.

التوصيات

١- الاهتمام بالمصرف الزراعي العراقي التعاوني باعتباره الجهة التمويلية الرئيسة في البلد المسؤولة عن تمويل الزراعة ودعمها وذات هدف لا يتسم بالربحية.

٢- الاهتمام بالقروض المتوسطة الأجل لأهميتها وأهمية بنودها والتي تعد سائدة لبقية الأنواع من القروض.

٣- ضرورة قيام المصرف بتطوير أداءه والاستفادة من تجارب المصارف الزراعية في البلدان المتطورة ذات التقنيات الزراعية المتطورة.

٤- إدخال أساليب جديدة أكثر صرامة في تحصيل القروض لدورها الأساس في تحسين المركز المالي للمصرف.

٥- إتباع سياسة تخطيطية محكمة في تقسيم القروض بشكل متزن على وفق اليات صحيحة وعدم المغالاة في توزيع المبالغ لقطاعات دون الأخرى.

٦- الاهتمام المتزايد بقروض التسويق والمكائن وذلك للدور الأساس الذي يؤديه التسويق في عملية ترويج المنتجات الزراعية واستخدام المكننة لاختصار الوقت وتقليل الضائعات.

٧-مراقبة نسب تحصيل القروض والحيلولة دون انخفاضها.

٨-الاهتمام المتزايد بالقروض المتأخرة لان ارتفاعها يسهم في انخفاض أو ضعف في المركز المالي للمصرف.

المصادر:

- (١) عبد المحسن توفيق محمد ،تقييم الأداء ،دار النهضة،بيروت ،١٩٩٨،ص٣.
- (٢) سهيلة محمد عباس ،أدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي ،دار وائل ، الأردن ،٢٠٠٣،ص١٣٨.
- (٣) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ،إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر - عمان - الأردن . ٢٠٠٠. ص ١٠٠-١٢٠.
- (٤) فراس سليمان حسن عبد الله الشلبي ، اثر الاندماج المصرفي في الأداء المالي ، دراسة تحليلية في عينة من المصارف الاردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل،٢٠٠٢،ص٦٠.
- (٥) عبد الله محمد المشهداني. التمويل والتسليف الزراعي. مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩،ص١٠.
- (٦) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ،طلال محمود كراي،تقييم المشاريع الاقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء،جامعة الموصل،١٩٨٦،ص٩٢.
- (٧) عبد الوهاب مطر الداهري ، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية . دار الحكمة للطباعة والنشر . جامعة بغداد . العراق،١٩٩٥،ص٣-٦.
- (٨) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ،إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر - عمان - الأردن . ٢٠٠٠. ص ٢٩٧.
- (٩) طارق طه،إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، الإسكندرية ، مصر ،٢٠٠٠، ص ١٦.
- (١٠) خالد وهيب الراوي،إدارة مخاطر الاسواق المالية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط١،عمان ،١٩٩٩،ص٢٥.
- (١١) خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،١٩٨٧، ص ٢٢.
- (١٢) إبراهيم، مختار. التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣،ص٢٥.
- (١٣) بيانات المصرف الزراعي التعاوني للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

Pierre Pisseet, economie monétaire et bancaire, édition revue banque, Paris, 1985,

(١٤) p:17

(١٥) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة ٠٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٥٥.

(١٦) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص: ١٠٣-١٠٤.

(١٧) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر - عمان - الأردن. ٢٠٠٠. ص 238.

(١٨) علي محمود فارس ، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني. منشورات عمر المختار - البيضاء، ليبيا. ٢٠٠٥. ص ٢٨٠-٢٨٧.

(١٩) مصطفى، محمد رشاش. إدارة المعلومات المالية وتحليله. دمشق، سوريا. ٢٠٠٠، ص ١١.

(٢٠) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١١٨-١١٩.

(٢١) منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

(٢٢) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٢٩.

(٢٣) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٠٦.